المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)
عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن
Member of TAG-Foundation

مجلة المجمع

حزيران ٢٠٢٥ – الإصدار ١٢٧

بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني

الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب - التدريب والتوعية (الجزء ٥)، بقلم طلال أبوغزاله

رئيس التحرير : سالم العوري
إعداد : سمر فليفل
مراجعة وتدقيق : سعادة الأستاذ حسن ابو نعمة
تصميم : قسم التصميم في مجموعة طلال أبوغزاله

في هذا العدد:-

١ الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب - التدريب والتوعية (الجزء ٥)، بقلم طلال أبوغزاله

٢ IASCA يعقد امتحانات مؤهل (IACPA) دورة حزيران/ يونيو ٢٠٢٥

٣ جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين تعقد دورة تدريبية لموظفي المصرف الصناعي العراقي

٤ التكنولوجيا المالية في خدمة التنمية!
دكتور صالح فليب عناب

٥ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تطلق برامج تعليم إلكترونية جديدة لدعم تنفيذ معايير الاستدامة الدولية

٦ ملفات تعريفية للدول التي تتعامل بشفافية وبرهنت على إحراز تقدم في تطبيق معايير الاستدامة الدولية

٧ مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يسعى لتوحيد تعريف الجوهرية في إطار المفاهيم ومعايير القطاع العام

٨ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تنشر مواداً تعليمية

الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب
التدريب والتوعية (الجزء ٥)

١. من الذي يجب تدريبه ومن المسؤول عنه؟

تتطلب الأنظمة توعية جميع الموظفين المعنيين (بمن في ذلك الشركاء) بقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وأن يحصل هؤلاء على تدريب منتظم بذلك الخصوص وذلك لتحديد المعاملات التي قد تكون متعلقة بهذه الجرائم والتعامل معها، بالإضافة إلى تحديد أي شيء يثير الاشتباه والإبلاغ عنه. ولا بد أيضاً من التفكير في الأشخاص الآخرين الذين قد يحتاجون إلى تدريب على مكافحة غسل الأموال.

وينبغي تعيين موظف مختص لتحمل مسؤولية تفاصيل البرنامج التدريبي على مكافحة غسيل الأموال. قد يكون هذا الشخص هو مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال أو أحد أعضاء الإدارة العليا. ولا بد من وجود آلية لضمان أن الموظفين المعنيين سيكملون التدريب على وجه السرعة.

ويحق لمن يُتهم بالإخفاق في الإفصاح الدفاع عن نفسه إذا:-

- لم يشتبه هذا الشخص أو يعرف أن شخص ما متورط في غسيل أموال رغم أنه كان من المفروض أن يعلم بذلك.
- إخفاق صاحب العمل في تقديم التدريب الملائم لهذا الموظف.

الدفاع - صاحب العمل لم يوفر التدريب الملائم على مكافحة غسيل الأموال - وهو ما سيعرض صاحب العمل على الأرجح لخطر الملاحقة القضائية بسبب ارتكاب مخالفة تنظيمية.

٢. طرق التدريب ومحتويات البرنامج التدريبي؟

يمكن تقديم التدريب بعدة طرق: وجهاً لوجه، أو الدراسة الذاتية، أو التعلم عن بعد، أو عروض الفيديو، أو مزيج من جميع الطرق.

وينبغي أن يشمل البرنامج التدريبي ما يلي:-

- شرح للقانون في سياق الأعمال التجارية التي تنفذها المنشأة.
- ما يعرف «بعلامات الخطر» وهي العلامات التي ينبغي أن يكون الموظف على دراية بها عند أداء عمله، والتي تتناول جميع جوانب إجراءات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء (على سبيل المثال، الأشخاص الذين قد يثيروا الشكوك بِشأن صحة الأدلة

التي يقدمونها) وتقارير الأنشطة المشبوهة (على سبيل المثال الأشياء التي تدعو للاشتباه).

- كيفية التعامل مع المعاملات التي قد تكون متعلقة بغسيل الأموال أو تمويل الإرهاب (بما في ذلك كيفية استخدام أنظمة الإبلاغ الداخلي)، وتوقعات المنشأة بخصوص السرية، وكيفية تجنب تنبيه العميل.
- المتطلبات ذات الصلة بحماية البيانات.

ينبغي أن تعد البرامج التدريبية لتلائم مجالات العمل بشكل خاص ولتتناول إجراءات العمل ولكي يتمكن الموظفون المعنيون من فهم مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي تفرضها خدمات معينة من الخدمات التي يقدمونها وأنواع العملاء الذين يتعاملون معهم، بحيث يتمكن الموظفون من تقدير، على أساس كل حالة على حدة، النهج الذي ينبغي اتباعه. علاوة على ذلك، ينبغي أن تستهدف المنشآت خلق ثقافة مكافحة غسيل الأموال والتي يكون فيها الموظفين المعنيين في حالة دائمة من التنبه لمخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب مع التطبيق المستمر للنهج القائم على المخاطر في التعامل مع إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء.

لا بد من حفظ السجلات التي تبين الأشخاص الذين حصلوا على تدريب، والتدريب الذي حصلوا عليه وتوقيت الحصول على ذلك التدريب. وتستخدم هذه السجلات لمعرفة متى يلزم تقديم تدريب إضافي - مثلاً عندما تتغير مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال معين، أو عندما يتغير الدور المطلوب من أحد الموظفين.

وينبغي أيضاً دراسة وضع نظام اختبارات، أو أي طريقة أخرى للتأكيد على فعالية التدريب.

والهدف العام من التدريب ليس أن يحصل المتدربون على معرفة خاصة بالقانون الجنائي. ومع ذلك، فلا بد أن يتمكنوا من اتقان مستوى معين من المعرفة القانونية والمعرفة بالأعمال وهو المتوقع ممن يشغلون مناصبهم ومن يتمتعون بمثل هذه الخبرات، خاصة عند اتخاذ قرارات بشأن رفع تقارير بالمعاملات المشبوهة إلى مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال من عدمه.

٣. المدة اللازمة للتدريب؟

على المنشآت التأكد من أن الموظفين الجدد المعنيين يحصلون على التدريب على وجه السرعة.

وقد يتأثر مدى تكرار الفعاليات التدريبية بالتغيرات في القوانين أو الأنظمة أو الإرشادات المهنية أو القضايا السابقة والمكتشفات القضائية (المحلية والدولية)، وملفات سمات المخاطر، والإجراءات، وخطوط تقديم الخدمات.

وقد لا يكون من الضروري إعادة البرنامج التدريبي بشكل منتظم، ولكن قد يكون من الملائم إبلاغ الموظفين المعنيين بمستجدات مختصرة لمساعدتهم على التذكر وتوسيع أفق المعرفة وتذكيرهم بكيفية العمل بفاعلية لمكافحة غسيل الأموال.

وبالإضافة إلى التدريب، نحث المنشآت على تنظيم حملات دورية لزيادة الوعي بخصوص غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك لتنبيه الموظفين المعنيين باستمرار بمسؤولياتهم الشخصية وبمسؤولياتهم على مستوى الشركة.

IASCA يعقد امتحانات مؤهل (IACPA) دورة حزيران/ يونيو ٢٠٢٥

عمّان- عقد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) امتحانات مؤهل «محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA)» في مختلف أنحاء الوطن العربي.

وتم الإعلان عن النتائج من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالمجمع https://www.iascasociety.org

ويتضمن المؤهل أربعة أجزاء وهي الاقتصاد والتمويل، والمحاسبة، والتدقيق، والتشريعات.

ويهدف المؤهل إلى بناء وتطوير القدرات المعرفية اللازمة والمتعلقة بفهم الجانب النظري والمفاهيمي للمعايير الدولية (IFRS) وتطوير القدرة على تطبيق المعايير الدولية في المحاسبة العملية بشكل مهني وباحتراف، بالإضافة إلى

المساعدة على التطوير المهني المستمر في مجال المعايير ومتابعة التعديلات والتحديثات عليها.

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين تعقد دورة تدريبية لموظفي المصرف الصناعي العراقي

عمّان – عقدت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين دورة تدريبية مكثفة بعنوان «التحليل المالي المتقدم»، لعدد من المدراء الماليين والمحاسبين الراغبين بتطوير مهاراتهم في تطبيق التحليل المالي من موظفي المصرف الصناعي العراقي.

وتم خلال الدورة تمت مناقشة وشرح مواضيع مختلفة منها مصادر التمويل والتحليل المالي لهذه المصادر.

وفي نهاية الدورة تم تسليم جميع المشاركين شهادات حضور،

وأكدوا أن الدورة التدريبية جاءت مطابقة لمتطلباتهم واحتياجاتهم المهنية.

دراسة في المنظومة المالية: التكنولوجيا المالية في خدمة التنمية!

كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الشمول المالي في الدول ما بعد مرحلة النزاع؟ / الدكتور سهل العنابي

تُسهم التكنولوجيا بشكل عام، والتكنولوجيا المالية على وجه التحديد، بدور محوري في تذليل العقبات التي تعترض الأفراد والمؤسسات في الدول بعد مرحلة النزاع، حيث تناولت هذه الدراسة سؤالاً محورياً وهو: «كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الشمول المالي في الدول ما بعد مرحلة النزاع؟».

أبرزت هذه الدراسة مجموعة من القوى الدافعة التي فرضتها التكنولوجيا المالية ضمن إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن بينها الإطار التنظيمي والتشريعي والبنية التحتية والمنظومة البيئية والمنتجات وإدارة المخاطر إلى جانب عناصر أخرى. وخلصت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية لها تأثير ايجابي وأساسي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. هذا واكدت الدراسة أن جائحة كوفيد-١٩ كان لها بالغ الأثر ودور محوري في تطوير التكنولوجيا المالية وتنفيذها في الدول ما بعد مرحلة النزاع، كما أدت إلى تسريع استخدام تلك التكنولوجيا لإتاحة الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات لتلبية احتياجاتهم الحياتية اليومية.

وأعدت هذه الدراسة والجهود المبذولة فيها إطار اقتصادي اجتماعي شامل لتقييم دور التكنولوجيا المالية وأثرها على التنمية والشمول المالي في الدول ما بعد مرحلة النزاع، حيث تم الاسترشاد بالنظريتين التاليتين:

١. نظرية النظام البيئي التي تعتمد على منهجية STEPE (الاجتماعية، التكنولوجية، الاقتصادية، السياسية، والبيئية)
٢. نظرية التنمية.

تناولت الدراسة بالنقاش والتحليل الجهود المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبناءً على ما سبق، حددت الدراسة فجوتين معرفيتين:-

١. أولاهما ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين الخدمات المالية والتنمية.
٢. وثانيتهما القصور في وجود نموذج اجتماعي اقتصادي متكامل يمكن من خلاله قياس أثر التكنولوجيا المالية على مسارات التنمية.

استعان الباحث بمقابلات شبه محددة مسبقا، وظف فيها دليل إرشادي أعدّه وطورّه بالتوازي مع مراحل البحث. وقد أُجريت خمس عشرة مقابلة مع مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية، شملت الجهات الرقابية ومتخصصين في القطاع المالي وفي التكنولوجيا المالية فضلاً عن عملاء من الأفراد والمؤسسات إلى جانب أطراف أخرى ذات علاقة. اعتمدت الدراسة على منهجية البحث النوعي، مستندةً إلى المنهجية التفسيرية لتحليل البيانات المجمعة من المقابلات

وفي الختام، من الجدير بالذكر أن هذا البحث يُعد متميزاً وفريداً

في مجاله، وذلك للأسباب التالية: -

- هذه الدراسة هي أول محاولة بحثية تطبيقية ترمي إلى استكشاف دور التكنولوجيا المالية في دفع عجلة التنمية، في حين أن الدراسات السابقة ركزت في مجملها على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام في التنمية.
- هذه الدراسة هي الأولى التي تُعنى بدراسة الدول ما بعد مرحلة النزاع.
- تعد هذه الدراسة من المحاولات القليلة التي تناولت، بأسلوب تطبيقي، استكشاف العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتكنولوجيا المالية في سياق دول ما بعد مرحلة النزاع، عبر تحليل مقارن لعدة دراسات حالة.
- امتدت عملية جمع البيانات على مدى ثلاث سنوات، قبل وأثناء وبعد جائحة كوفيد-١٩ العالمية، مما أتاح فرصة لإجراء دراسات حالة كاشفة ومتعددة حول تأثير الجائحة على دور التكنولوجيا المالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتمكين.

لقراءة الدراسة بالكامل الرجاء الضغط هنا

عن المؤلف:-

يحمل درجة الدكتوراه من جامعة ماستريخت - خبير في التمويل التنموي والتنمية الاقتصادية، خبرة ٣٠ عامًا في ٢٠ دولة في الشرق الأوسط وآسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا. مستشارًا أول ومدير مشاريع في الإصلاح والتطوير وإعادة هيكلة الأعمال في مشاريع القطاع العام والخاص في دول عديدة، حاصل ايضا على درجتي ماجستير ودبلوم عالي وشهادة مهنية في التخطيط المالي وإدارة الثروات.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تطلق برامج تعليم إلكترونية جديدة لدعم تنفيذ معايير الاستدامة الدولية

لندن - أطلقت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية برامج تعليمية إلكترونية جديدة يمكن الاستفادة منها عبر منصة المعرفة المخصصة للاستدامة التي أطلقتها المؤسسة لدعم الشركات في بدء فهم المعايير الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية - مقدمة للمعيار ١، المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة، والمعيار ٢، الإفصاحات المتعلقة بالمناخ.

تشمل البرامج الأربعة، بخاصية التعلم الذاتي، مزيجاً من المحتوى المرئي والمكتوب واختبارات تفاعلية صممت لبناء المعرفة الأساسية بالمعايير المذكورة. والبرامج هي:

١. مقدمة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للإفصاح عن الاستدامة.
٢. مقدمة للمعيار ١، الإفصاحات العامة المتعلقة بالاستدامة.
٣. مقدمة للمعيار ٢، الإفصاحات المتعلقة بالمناخ.
٤. الإفصاحات المتكاملة عن الاستدامة والاعتبارات التنظيمية.

وفي نهاية كل برنامج، يمكن للمستخدم إجراء تقييم قصير من نوع الاختيار من متعدد ليحصل على شهادة بإكمال البرنامج.

هذه البرامج، المتاحة مجاناً للمشتركين في موقع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.org هي مواد تقديمية مخصصة لاستخدام الشركات التي تبدأ في إعداد إفصاحاتها المتعلقة بالاستدامة وأي أطراف أخرى معنية بتوسيع نطاق معرفتها بتلك المعايير. هذه البرامج هي جزء من التزام المؤسسة المستمر بدعم تطبيق معايير الاستدامة على الصعيد الدولي استجابة لطلب الأسواق لإيجاد أدوات عملية.

وفي تصريح لسو لويد، نائب رئيس مجلس معايير الاستدامة الدولية، قالت: مجلس معايير الاستدامة الدولية ملتزم بدعم الشركات عند تطبيقها لمعاييرنا. تنفهم الحاجة لوجود مواد عملية يسهل الاطلاع عليها لمساعدة المعدين على فهم المعيارين *1* و*2*. فهذه الدورة التدريبية الإلكترونية، بالإضافة إلى مكتبتنا التي تضم باقة من المواد التعليمية، ستساعد على تقديم المعرفة للمهتمين ومن ثم ستساعدهم على فهم معاييرنا وتنفيذها بفاعلية بهدف إمداد المستثمرين بمعلومات متعلقة بالاستدامة مفيدة في اتخاذ القرارات وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي.

يتاح لأعضاء الجهات المحاسبية المهنية، في حال استيفاء شروط التأهل، الحصول على شهادات التعلم أو التطور المهني المستمر من خلال برامج التعلم الإلكتروني أعلاه. ويمكن أيضاً الاستفادة من دورات تدريبية أخرى لتكوين فهم أكبر وتطوير الخبرات، مثل المؤهل المهني المعتمد في أساسيات محاسبة الاستدامة، وهو أكثر المؤهلات المتعلقة بمعايير الاستدامة الدولية تقدماً. سيساعدك هذه الاختبار المكون من جزأين على اتقان الربط بين الاستدامة والأداء المالي.

المصدر: www.ifrs.org

ملفات تعريفية للدول التي تتعامل بشفافية وبرهنت على إحراز تقدم في تطبيق معايير الاستدامة الدولية

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تنشر ملفات تعريفية للدول التي تتعامل بشفافية وبرهنت على إحراز تقدم في تطبيق معايير الاستدامة الدولية

لندن- طبقت ٣٦ دولة معايير الاستدامة الدولية (المعايير الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية)، أو أنها في مرحلة وضع اللمسات النهائية نحو إدراج هذه المعايير في أطرها التنظيمية. ونشرت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مجموعة أولية من سبعة عشر ملفاً تعريفياً للدول التي تعاملت بشفافية مع الأسواق المالية والتي برهنت على المستوى الرفيع من التوافق مع معايير الاستدامة الدولية. يعد نشر هذه الملفات خطوة محورية في كشف التقدم المحرز في الالتزام بخط الأساس العالمي لإفصاحات الاستدامة في الأسواق المالية.

شملت الملفات معلومات عن الهدف المعلن لكل دولة للتوافق مع معايير الاستدامة ووضعها الحالي فيما يخص متطلبات الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة. تُنشر الملفات عندما تستكمل الدول إعدادها نهجا لإعداد تقارير الاستدامة، وبعد الانتهاء من مرحلة التشاور، وذلك على غرار ما يتبعه مجلس معايير

المحاسبة الدولية في نشر الملفات التعريفية وهو المجلس الشقيق لمجلس معايير الاستدامة الدولية. ويتحقق ذلك عندما تعلن الدول رسمياً أو عندما تتوصل لقرار نهائي بتطبيق معايير الاستدامة أو عندما تستوفي متطلبات الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك اتخاذها لقرار بشأن تحديد المنشآت التي ستخضع للمتطلبات. وتُستكمل هذه الملفات بنشر ١٦ موجزاً يقدم مراجعة عالية الجودة للمناهج التنظيمية للدول الأخرى التي ما زالت في المراحل النهائية من استكمال المتطلبات.

وحددت أربع عشرة دولة، من بين الدول السبع عشرة التي لها ملفات تعريفية، هدفاً بتطبيق المعايير بالكامل، وحددت دولتان هدفاً بتطبيق المتطلبات المناخية الواردة في المعايير، واستهدفت دولة واحدة التطبيق الجزئي للمعايير. تشمل الدول التي تناولتها الملفات التعريفية كلاً من: أستراليا وبنغلاديش والبرازيل وتشيلي وغانا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والأردن وكينيا وماليزيا والمكسيك ونيجيريا وباكستان وسريلانكا وتايبيه الصينية وتنزانيا وتركيا وزامبيا.

واقترحت ١٢ دولة، من بين تلك التي نشر بشأنها لمحات موجزة بلغ عددها ١٦، أو نشرت معايير (أو متطلبات) متوافقة بشكل كامل مع معايير الاستدامة الدولية (مثل كندا) أو مصممة لتقديم نتائج متوافقة وظيفياً مع تلك الناتجة عن تطبيق المعايير (مثل اليابان). اقترحت ثلاث دول معايير (أو متطلبات) تحتوي على نسبة كبيرة من الإفصاحات المطلوبة في معايير الاستدامة. وتدرس واحدة من الدول السماح بتطبيق معايير الاستدامة. وما زالت تلك الدول في طور وضع اللمسات النهائية على المنهج المستهدف الذي ستطبقه. وتعتزم مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نشر ملفات تعريفية لتلك الدول بمجرد توصلها إلى قرار نهائي بشأن تطبيق المعايير أو استخدامها. يمثل التقدم الكبير على مستوى الدول والمتوافق مع خط الأساس العالمي لمعايير الاستدامة الدولية يمثل الدول التي لديها قيمة سوقية عالمية كبيرة وسيؤدي إلى إصدار معلومات أكثر جودة بخصوص المخاطر المتعلقة بالاستدامة وكذلك عن الفرص المتاحة أمام الأسواق المالية العالمية.

وفي تصريح لرئيس مجلس معايير الاستدامة الدولية «ايمانويل فابر» قال: تنير معايير الاستدامة الدولية الطريق أمام المستثمرين وتبصرهم بالمخاطر والفرص الكامنة في سلاسل القيمة في مختلف مناطق هذا العالم سريع التطور. فمنذ عام مضى، التزمنا بنشر ملفات تعريفية تفصيلية عن الدول تصف تطبيقها لمعاييرنا وذلك لنستكمل دليل الدول الذي يصدره مجلسنا لأول مرة. تقدم الملفات للمستثمرين والبنوك وشركات التأمين عرضاً تفصيلياً للحالة الراهنة، نظراً لأن هذه الجهات تعاني من نقص في المعلومات الملائمة الموثوقة القابلة للمقارنة عن تلك العوامل بالغة الأهمية التي تؤثر على آفاق الأعمال. ونشهد شهرياً انضمام دول جديدة إلى المجموعة الأولى التي طبقت المعايير، وبلغ عددها اليوم ٣٦ دولة.

وكما يتضح أيضاً من تزايد اهتمام أعضاء لجنة الأسواق النامية والناشئة التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، فإن عدداً متزايداً من الدول بات يدرك المبررات السياسية للاعتماد التدريجي لمعايير الاستدامة، بهدف تعزيز قدراتهم على الوصول إلى رؤوس الأموال والأسواق التجارية، مما يُمكّن المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً، ويساعد الشركات على جذب رؤوس الأموال.

وفقاً لما هو موضح في دليل الدول الصادر للمرة الأولى، والذي نشر في مايو/أيار ٢٠٢٤، فإن الهدف من الملفات التعريفية هو تقديم مرجع رسمي مفيد للمستثمرين والمعدين ومقدمي التأكيد وغيرهم من المعنيين بالإفصاحات المتعلقة بالاستدامة. تعتمد هذه الملفات على دليل الدول وقد أُعدت باستخدام عمليات راسخة قائمة على الاشتراك مع الدول وعلى المراجعة المستقلة قبل تأكيد ممثلي مجلس معايير الاستدامة الدولية على السماح بالنشر. كما تُعد هذه الملفات مرجعاً للدول الأخرى التي لم تبدأ بعد في مسار اعتماد أو استخدام معايير الاستدامة، وتُسهم في مساعدة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والبنوك الإنمائية متعددة الأطراف على تحديد احتياجات بناء القدرات.

الدعم المستمر للدول

ستواصل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تقديم الدعم للدول من خلال برنامج تنفيذ المتطلبات التنظيمية، وكذلك ستواصل الاستثمار في توسيع نطاق الأدوات والموارد المتاحة لدعم الدول التي تدرس اعتماد المعايير. ويُعد النشر الأخير لأداة إعداد خارطة الطريق مثالاً على هذا الدعم. تُساعد هذه الأداة الدول على التعامل مع أبرز الاعتبارات ونقاط اتخاذ القرار التي يُحتمل أن تبرز أثناء إعداد خارطة الطريق لاعتماد أو استخدام معايير الاستدامة.

ملاحظة تتعلق بالاتحاد الأوربي

لم يُحدَّث وصف نهج الاتحاد الأوروبي ليشير إلى أن دول الاتحاد قد طبقت المعايير بشكل كامل عبر قابلية التشغيل البيني، والمستندة إلى دليل مشترك نُشر سابقاً، وذلك في سياق إعداد هذه الملفات التعريفية، وذلك انتظاراً لنتائج عملية الحزمة التنظيمية الشاملة لتبسيط المجموعة الأولى من المعايير الأوربية لتقارير الاستدامة وما يترتب عليها من آثار على قابلية التشغيل البيني بينها وبين معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية.

المصدر: www.ifrs.org

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يقترح توحيد تعريف الجوهرية في إطار المفاهيم ومعايير القطاع العام

تعليقات الأطراف المعنية على مسودة العرض ٩٣ التي أصدرها المجلس مطلوبة بحلول ١٤ يوليو/ تموز ٢٠٢٥

نيويورك- أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام مسودة العرض رقم ٩٣ بعنوان، تعريف الجوهرية (تعديلات على معياري المحاسبة الدوليين في القطاع العام ١ و٣، وإطار المفاهيم) وذلك للتعليق العام.

تستهدف هذه المسودة تقديم إرشادات أكثر اتساقاً عن الجوهرية في أدبيات إعداد التقارير المالية الصادرة عن المجلس وذلك لمساعدة المنشآت على تطبيقها، ومساعدتها على إعداد تقارير مالية أوضح وأفيد.

ورد في المسودة ٩٣ مقترحاً بتوحيد تعريف الجوهرية في إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام التي تعدها منشآت القطاع العام وفي معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام من خلال ما يلي:

- توضيح أنه من المطلوب من المنشآت مراعاة احتياج المستخدمين الرئيسيين للمعلومات وليس المستخدمين الآخرين للتقارير المالية ذات الغرض العام.

- توحيد تعريف الجوهرية الوارد في المعيار ١، عرض البيانات المالية، مع الفصل ٣: الخصائص النوعية لإطار المفاهيم.

وفي تصريح لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، إيان كاروثرز، قال: «الفهم الصحيح لتعريف الجوهرية هو أمر بالغ الأهمية نظراً لتأثيره على ماهية المعلومات المعروضة في التقارير المالية في القطاع العام.» وأضاف: «التعريف الواضح والمتسق للجوهرية والمقترح في هذه المسودة سيساعد المنشآت على التطبيق، بل وسيضع أساساً أمتن لإعداد إرشادات غير إلزامية عن اتخاذ الأحكام المهنية بخصوص الجوهرية في المرحلة الثانية من المشروع.»

IPSASB International Public Sector Accounting Standards Board®

ويرحب المجلس بتلقي الآراء على المعيار المقترح والمسائل الأخرى التي أثارتها التعليقات على هذه المسودة. ستساعد التعليقات في تشكيل الصيغة النهائية للإصدار.

للمساعدة على إشراك الأطراف المعنية، سيُنفَّذ هذا المشروع على ثلاث مراحل منفصلة:

- **المرحلة ١ - مراجعة اتساق تعريف «الجوهري»** على مستوى إرشادات إعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام واقتراح التغييرات اللازمة لتحقيق ذلك. تنفذ هذه المرحلة بتقديم مسودة العرض ٩٣ الصادرة عن المجلس.

- **المرحلة ٢ - الجوهرية في التقارير المالية:** إعداد إرشادات غير إلزامية متوافقة مع بيان الممارسة رقم ٢ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الأحكام المهنية بخصوص الجوهرية. يتناول هذا المشروع محدود النطاق بكفاءة وعلى وجه السرعة احتياجات المعنيين لمزيد من الإرشادات عن الأحكام المهنية بخصوص الجوهرية عند إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

- **المرحلة ٣ - الجوهرية في التقارير عن الاستدامة:** إعداد إرشادات عن الأحكام المهنية بخصوص الجوهرية عند إعداد تقارير الاستدامة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لتقارير الاستدامة. تبدأ هذه المرحلة بعد إعداد مسودة العرض ١ بخصوص معايير الاستدامة، الإفصاحات المتعلقة بالمناخ.

المصدر: www.ifac.org

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تنشر مواد تعليمية بخصوص:-

١. متطلبات الإفصاح عن انبعاث الغازات الدفيئة في معيارها رقم ٢

لندن- نشرت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مواد تعليمية عن المتطلبات الواردة في معيارها رقم ٢ للاستدامة، الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، وذلك بخصوص قياس الغازات الدفيئة والإفصاح عنها. نُظمت المواد على شكل أسئلة وإجابات عن المتطلبات التي على المنشآت مراعاتها عند الإفصاح عن انبعاثات الغازات الدفيئة الخاصة بها وفقاً للمعيار ٢.

تشمل المواد التعليمية إجابات عن الأسئلة بخصوص:

- السياق والأسس المنطقية التي تستند إليها المتطلبات المتعلقة بانبعاثات الغازات الدفيئة.
- استخدام مواد بروتوكول الغازات الدفيئة في متطلبات المعيار رقم ٢.
- جوانب معينة من المتطلبات المتعلقة بانبعاثات الغازات الدفيئة.

يأتي نشر هذه المواد التعليمية ضمن التزام مجلس معايير الاستدامة الدولية بدعم تنفيذ المعايير الصادرة عنه وتستهدف مساعدة المنشآت على فهم متطلبات الإفصاحات عن الغازات الدفيئة الواردة في المعيار ٢. لا تضيف المواد إلى المتطلبات الواردة في المعيار ٢ ولا تعدلها.

٢. مواد تعليمية جديدة لدعم تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

كما نشرت المؤسسة مواداً تعليمية جديدة لدعم تطبيق القسم ١١، الأدوات المالية، من الإصدار الثالث للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

والمواد الجديدة هي:-

- ندوة عبر الإنترنت تُقدّم لمحة عامة عن التعديلات على القسم ١١
- تحديث للوحدة التعليمية رقم ١١، الأدوات المالية.

تستهدف هذه المواد التعليمية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند تطبيقها للإصدار الثالث من المعيار.

المصدر: www.ifrs.org

لمزيد من المعلومات

هاتف : ٥١٠٠٩٠٠ (٦-٠٩٦٢)
فاكس: ٥١٠٠٩٠١ (٦-٠٩٦٢)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org
ascajordan.org

بريد إلكتروني
asca.jordan@iascasociety.org
salouri@iascasociety.org
www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن
المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2025)©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر